

Distr.: General
4 February 2019

Original: Arabic
Arabic, English, French
and Spanish only

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم



اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع
العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

التقرير الأولي المقدم من ليبيا بموجب المادة ٧٣ من الاتفاقية
وفقاً للإجراء المبسط لتقديم التقارير والذي حل موعد تقديمه
في عام ٢٠٠٥*

[تاريخ الاستلام: ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01648(A)



* 1 9 0 1 6 4 8 *

دولة ليبيا

حكومة الوفاق الوطني

اللجنة الفنية لإعداد الردود اللازمة على ملاحظات لجنتي الخبراء

القانونيين بمنظمتي العمل العربية والدولية

تقرير عن ملاحظات لجنة الخبراء حول الاتفاقية (رقم ١٢٢) بشأن سياسة العمالة

الملاحظات: تقديم معلومات مفصلة وشاملة عن:

- استراتيجية سوق العمل المتوخاة ووسائل تحقيق أهداف التوظيف.
- نظام معلومات سوق العمل.
- الاهتمام بالعدد المتزايد من الشباب ذوي الإعاقة نتيجة للنزاع.
- العمالة المهاجرة.
- برامج تمكين المرأة من الوصول إلى حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١- استراتيجية سوق العمل المتوخاة ووسائل تحقيق أهداف التوظيف

١- ركزت الإستراتيجية الوطنية الليبية لتطوير الإنسان وتمكينه على ما يلي:

- (أ) التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تفي مؤهلاتهم بمتطلبات سوق العمل.
- (ب) التشجيع على الاستغناء عن الذات من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.
- (ج) إنشاء قاعدة بيانات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل للحد من مدى الإصلاح التنموي والاقتصادي في البلد من أجل تحديد موارد الموارد البشرية، كما حددت الاستراتيجية أيضا ستة أهداف استراتيجية رئيسية فيما يتعلق بالتدريب والقوى العاملة، والتي كانت:

- ١' زيادة معدل العمالة الكاملة واللائقة لجميع القادرين على العمل.
- ٢' معالجة مشاكل البطالة الموسمية والمقنعة والنظر في تفعيل قانون الضمان الاجتماعي لتجنب السلوك الإجرامي الذي قد ينتج عن انقطاع الدخل.
- ٣' التأكيد على اعتماد أساليب التوجيه والإرشاد المهني للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في التدريب المهني والتقني.
- ٤' زيادة عدد الحلقات الدراسية والدراسات التي تتناول الموارد البشرية وتمكين المشاركة فيها في الداخل والخارج، وكذلك العمل على استعراض سياسات وأنشطة وإجراءات التوظيف ووضع التشريعات للتجاوب مع العولمة والتحرير.
- ٥' تغيير مسار عمل المرأة من خلال التمكين وبناء القدرات:

(١) المشاركة بفعالية في النشاط الاقتصادي.

- (٢) تأكيد الاتجاه نحو تكافؤ الفرص.
- (٣) تغيير الصورة النمطية لعمل المرأة.
- (٤) إعادة تنظيم سوق العمل للاستجابة لمتطلبات وأساليب الفعالية الاقتصادية في عصر العولمة والمعلوماتية.

٦٤ النظر في العدد المتزايد من الأشخاص في سن العمل كفرصة وليس كمشكلة وتطوير طرق وآليات التدريب وإعادة التأهيل المهني والتكنولوجي التي تستجيب لإدخال أساليب متقدمة في مجال التدريب، التدريب المستمر، التدريب التحويلي وطرق التدريب الأخرى.

الشركات الصغرى والمتوسطة

٢- تم تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم لتطوير ثقافة الابتكار في المجتمع وخلق بيئة مناسبة لهم، كذلك أطلقت حكومة الوفاق الوطني برنامجاً تجريبياً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال صندوق الائتماء الاقتصادي، بهدف توفير فرص عمل للشباب والحد من البطالة، يوفر البرنامج قروضاً مالية لأصحاب المشاريع من خلال البنوك التجارية المدعومة بضمانات من صندوق ضمان الإقراض بالإضافة إلى ذلك كان من المقرر إقامة الشركات التجارية في جميع أنحاء البلاد لتقديم المساعدة للمشاريع، وتدريب المستهدفين للمشاريع وإعداد الخطط لها وسوف تتعهد البنوك التجارية بتمويل ما يصل إلى ٦٠ في المائة من تكلفة المشروع، شريطة أن تساهم أموال دعم المشروعات بنسبة ٣٠ في المائة من القيمة الإجمالية للمشروع، ودفع المستفيد من المشروع ١٠ في المائة من التكلفة المتبقية.

٣- وتم فتح ١٠ حاضنات أعمال في الجامعات الليبية لتقديم ودعم الطلبة الخريجين بالتعاون مع المؤسسة الليبية للنفط لفتح مراكز في مناطق الحقول مثل جالو واوباري وتدريب الشباب ومساعدتهم في تمويل مشاريعهم الخاصة.

٤- وفي إطار التعاون مع منظمات دولية مثل أكسيرتيس فرانس وتم عقد عدة bootcamps في مدينة تونس تم دعوة رواد أعمال من الشباب لتدريبهم ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم وعمل مسابقة لرواد الأعمال بالتعاون مع أكسيرتيز فرانس، المرحلة الأولى كانت بليبيا والمرحلة النهائية بتونس.

٢- نظام معلومات سوق العمل

٥- أطلق مركز المعلومات والتوثيق التابع لوزارة العمل والتأهيل منظومة تجميع بيانات القوى العاملة بالدولة (العام - الخاص) وكذلك بيانات الباحثين عن العمل وأوضحت النتائج المذكورة بالجدول التالي:

عدد العاملين	الجنس	الفئة العمرية
١٧٠,٦٤٣	ذكور وإناث	من ١٨ سنة إلى ٢٥ سنة
١,٦٥٧,٠٤٩	ذكور وإناث	من ٢٦ سنة فما فوق
١,٨٢٧,٦٩٢	المجموع	

عدد الذكور	عدد الاناث
١,٠٨٩,٠٨٤	٧٣٨,٦٠٨
المجموع	١,٨٢٧,٦٩٢

٦- كما أوضح المركز أن عدد الباحثين عن العمل الذين تم تسجيلهم بلغ ١٣٧,٠٠٠، وتم استبعاد ١٢,٠٠٠ شخص تبين أنهم يحتفظون بوظيفتين بسبب تسجيلهم مرتين في المناطق التي تم إنشاء مكاتب العمل فيها حديثاً، وبلغ عدد الباحثين عن العمل المسجلين في منطقة الجنوب وحدها ٨٨٠٠٠ شخص وبالتالي يكون مجموع الباحثين عن العمل ٢٠٥٠٠٠ تقوم المراكز والمعاهد التابعة للوزارة بوضع خطط سنوية لتأهيلهم مهنياً وحرفياً حيث يقوم المعهد الليبي الكوري التابع لوزارة العمل بتدريب الخريجين والباحثين عن العمل في عدة مجالات ونشير إلى أن عدد من بين المتدربين تم طلبهم للعمل بمؤسسات انتاجية مثل المؤسسة الوطنية للنفط ومنهم من اتجه على القطاع الخاص.

٧- بالإضافة إلى أنه تم تنفيذ مشروع المسح الليبي متعدد الأغراض للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، ومن المتوقع أن تساعد نتائج المسح في تطوير سياسة العمل بمشاركة اطراف الانتاج.

٨- وقد تم زيارة وفد فني من منظمة العمل الدولية إلى ليبيا في منتصف أغسطس للعام ٢٠١٨ وناقش الوفد مع فخامة وزير العمل عرض دولة ليبيا لفتح مكتب للمنظمة في ليبيا وأفاد أعضاء الوفد بالمناخ المشجع لدعم فكرة فتح مكتب تمثيل المنظمة في العاصمة طرابلس مؤكداً على الشراكة الاستراتيجية التي تربط وزارة العمل بالمنظمة الامر الذي يستدعي تكثيف الجهود للاستمرار في تحقيق الاهداف المشتركة وخاصة في موضوعات (إعادة الهيكلة - الحكومة الرقمية - الارشفة وتطوير القطاع العام - الهجرة غير الشرعية - برامج التأهيل والتدريب).

٣- الاهتمام بالعدد المتزايد من الشباب ذوي الإعاقة نتيجة للنزاع

٩- تم إنشاء برنامج خاص للأشخاص ذوي الإعاقة حيث قامت وزارة الشهداء والجرحى بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة يُعرف باسم "أدعمني" يهدف البرنامج إلى تحسين القدرات المؤسسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والحركية من الحصول على فرص عمل لائقة، ودعمهم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتم ذلك من خلال:

- تحديد الاحتياجات وبناء القدرات.
- دعم وتدريب المنظمات غير الحكومية ومقدمي خدمات التدريب والتوظيف.
- رفع وعي الشركات بفوائد توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في بدء أعمال خاصة.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تدعيمهم بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم عن طريق الإنترنت.
- تحفيز الابتكار التكنولوجي لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل ظروفهم في الحياة اليومية والتدريب والعمل.

تعليم ذوي العوق

ملف تعليم ذوي العوق

1224713	السكان في الفئة العمرية (6-15)	5,680,540	إجمالي عدد السكان
13237	المعوقون في الفئة العمرية (6-15)	70721	إجمالي عدد المعوقين
649	عدد تلاميذ تنمية القدرات الذهنية	3	عدد مدارس تنمية القدرات الذهنية
966	عدد تلاميذ مراكز الصم وضعاف السمع	5	عدد مراكز الصم وضعاف السمع
639	عدد تلاميذ مدارس الصم وضعاف السمع	14	عدد مدارس الصم وضعاف السمع
3589	طلاب الاندماج	192	عدد مدارس الاندماج
3879			إجمالي عدد المؤهلات العليا والجامعية في فئة المعوقين
14525			عدد الأميين في فئة المعوقين
13159			عدد المعوقين غير القادرين على التعلم

المصدر:

✓ الكتاب الإحصائي 2008 : نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.

✓ الكتاب الإحصائي 2009 : نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.

✓ مكتب تعليم الفئات الخاصة -

٤- العمالة المهاجرة

١٠- إن المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي يعملون على تصحيح أوضاعهم بصورة منتظمة من خلال التسجيل بسبب خوفهم من إعادتهم إلى أوطانهم ورغبتهم في الهجرة إلى أوروبا من خلال البلد كواحدة من دول العبور جنوب البحر الأبيض المتوسط وعلى الرغم من ذلك حققت الحكومة بالتعاون مع البلدان المجاورة وبلدان المنشأ والمنظمات الدولية ذات الصلة تقدماً كبيراً وإيجابياً في الحد من الهجرة غير النظامية، وحثت المهاجرين على الحصول على وضع قانوني في البلد للاستمتاع بحقوقهم التي يكفلها القانون للتشغيل التطوعي أو العودة الطوعية.

٥- برامج تمكين المرأة من الوصول إلى حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

١١- يضع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني أهمية خاصة على حق النساء والأشخاص وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل دون إهمال الحق في التعليم والصحة والتنمية وغيرها من الحقوق التي تحترم الهوية الدينية والثقافية للشعب الليبي وفي هذا الشأن أصدر المجلس القرار رقم ٢١٠ لعام ٢٠١٦ بشأن إنشاء وحدة دعم وتمكين للنساء العاملات في مؤسسات الدولة ويهدف القرار إلى تنفيذ سياسات وبرامج لتمكين المرأة من الوصول إلى حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دورها بطريقة إيجابية وفعالة.

١٢- وصدر المجلس الرئاسي في منشوره رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، إنه تنفيذاً لأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي صادقت عليها ليبيا، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليها عام ١٩٧٩م، على ما قضى عليه القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٧م، بشأن المعاقين واللوائح الصادرة بمقتضاه، وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية، وانطلاقاً من دور المجلس الرئاسي في العمل على تعزيز حصول فئات الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص العمل التي كفلها لهم المشرع، عليه يطلب من جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وما في حكمها،

الالتزام والتقييد بالتشريعات النافذة بالخصوص، بما في ذلك أحكام المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل التي تنص على أن تلتزم جهات العمل بتشغيل كل من اكتمل تدريبه وتأهيله بما يتناسب مع ما أهل له مع تخصيص نسبة ملاكاتها الوظيفية لتشغيل ذوي الإعاقة لا تقل عن نسبة (٥%) من مجموع العاملين، ويكون تعيينهم بدون امتحان مع مراعاة نسبة تشغيل النساء ذات الإعاقة، بحيث تكون بنسبة ٣% للرجال و٢% للنساء كحد أدنى.

عدد الذكور	عدد الاناث
١,٠٨٩,٠٨٤	٧٣٨,٦٠٨
المجموع	١,٨٢٧,٦٩٢